جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الجنائي/ دراسة الماجستير

تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي
(دراسة مقارنة)
بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي

رسالة تقدم بها الطالب
مصطفى علي عبد الحسين مجيد النجم
إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات
درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف
الاستاذ الدكتور حسون عبيد هجيج الفتلاوي
أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٠هـ النجف الأشرف ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

سورة المؤمنون : الآية ٦٢

الإهداء

الى خالقنا الله تعالى

إلى شفيعنا يوم القيامة خاتم الأنبياء المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الأئمة الأطهار أولهم الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام

وآخرهم الإمام المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف عليهم السلام

الى العارف الكبير السيد علي القاضي (قدس سره)

إلى الشهيدين السعيدين الصدرين السيد محمد باقر الصدر

والسيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه (قدس سرهما)

إلى أخي الشهيد كرار علي عبد الحسين النجم (رحمه الله)

إلى من كانت طوال الوقت جانبي، وأصبحت سنداً لي، وسوف تبقى تعلمني

كيف أبحث عن الحقائق . . . أمي الغالية

الى... أبي

إلى بلدي الحبيب العراق العظيم أرض الحضارات و الأنبياء والأئمة الأطهار والأوصياء والشهداء

أهدي بحثي هذا...

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل في القانون الجنائي الذين تتلمذت على أيدهم..

وأتقدم بالشكر جزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور حسون عبيد هجيج الفتلاوي الذي مد يد العون لي في مرحلتي الدراسة في السنة التحضيرية والبحث ...

وأتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة المحترمين كافة في الحوزة العلمية في النجف الذين مدوا يد العون لي في مرحلة البحث..

وأتقدم بالشكر إلى الإخوة العاملين في مكتبة الروضة الحيدرية والعباسية والحسينية ومكتبة كلية القانون في جامعة بغداد والنهرين والمستنصرية والحلة والكوفة وكربلاء والقادسية والبصرة وكليات القانون في العراق والمعهد القضائي ودار الإفتاء العراقية والمجمع العلمي العراق والمكاتب المركزية في الجامعات العراقية ودار العلم في النجف الاشرف ومكتبة القانون المقارن ومكتبة القانونية ومكتبة السنهوري ودار المسلة ومكتبة دار السلام ومكتبة الجامعة الدينية في النجف ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد وكلية الفقه في جامعة الكوفة كافة..

والله ولي التوفيق

الباحث

الملخص

إن السبب الذي جعل معظم القوانين الإجرائية العربية والغربية تأخذ بنظام تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي عند توافر شروطه العامة والخاصة كون نصّت عليه المواثيق الدولية والاتفاقات بين الدول ومنظمات الحقوق الإنسان ومنظمات العفو الدولية وغيرها من المؤسسات الدول في العالم هو أهميته.

وعالجت هذه التشريعات بعض الفئات المحكوم عليهم والمشمولين بأحكام تأجيل التنفيذ الأحكام الجزائية فقد كانت المعالجات سطحية وبسيطة وغير دقيقة ولا تتناسب مع أهمية هذه الفئات لأنّهم جزء من المجتمع.

اي يجب أن يكون تنظيم هذا الموضوع في هذه التشريعات ليس فقط فينصب على مدد تأجيل تنفيذ الأحكام الجزائية بل يجب أن يمتد إلى مسائل أخرى أكثر أهمية ألا وهي مسألة إعادة تأهيل هؤلاء وإصلاحهم طيلة فترة تأجيل التنفيذ الحكم الجزائي والعمل على رعايتهم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية وتربيتهم وتأهيلهم صحياً ونفسياً وجسمانياً وفكرياً وتوفير كافة وسائل الرعاية والتأهيل هذا ما يخص القوانين الوضعية.

أما معالجة الفقه الاسلامي لهذه المشكلة جاءت معالجة تامة وشاملة منذ ١٤ عشر قرن كون الشريعة الإسلامية هي صاحبة الفضل في إيجاد نظام تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي والتي عرفت هذه النظام قبل التشريعات القديمة والحديثة.

وأنّها عالجت الفئات المحكوم عليهم كافة ومدد التي تدخل ضمن نطاق تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي بأنواعها كافة وقد قدمت الشريعة الإسلامية نموذجاً رائعاً يفوق عمل التشريعات العربية والغربية وقد وضعت الشريعة الإسلامية أساسيات تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي،

وقد راعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها للمحكوم عليه عند الحكم بتأجيل التنفيذ، بعكس القوانين الوضعية التي ركزت على بعض الظروف دون الأخرى، وعليه على القوانين الوضعية أن تساير الشريعة الإسلامية كونها نظمت الأحكام والمبادئ الخاصة بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي كافة وأن تتعامل بإنسانية مع كل محكوم عليه ، وكذلك فان المشرع العراقي قد ناقض نفسه في الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥، فقد أكد على عدم جواز سَنّ تشريع يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في المادة (٢/أولاً /ا)، وبالمقابل فإنّ الكثير من الأحكام الموجودة في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي وبعض التشريعات الجزائية الأخرى فهي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بتاجيل تنفيذ الحكم الجزائي، وعلى المشرع العراقي بأن يُدرك مدى خطورة الأخذ والعمل ببعض الأحكام الجزائية والعقوبات التي أساسها ومصدرها من التشريعات الأخرى كالفرنسي والبريطاني وغيره من التشريعات الاجنبية

الوضعية الأخرى كون الإستمرار في مسايرة هذه التشريعات والأخذ منها وتطبيقه في المحاكم العراقية وتدريسها في كليات القانون في الجامعات العراقية يمثل إحتلالاً اجنبيا وغربيا وضعياً من نوع آخر على الشريعة الإسلامية الغراء والتي هي شريعة الله تعالى ونبيه الأكرم والأئمة الأطهار عليهم السلام وعليه يجب علينا عدم السماح لمثل هذا الإحتلال بأي شكل من الأشكال والحفاظ على مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ،

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٤
الفصل الأول: ماهية تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٥
المبحث الأول مفهوم تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٦
المطلب الأول: التعريف تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٧
الفرع الأول: تعريف تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي في اللغة	٨
الفرع الثاني: تعريف تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي في الاصطلاح	٩
المطلب الثاني: ذاتية تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	١٠
الفرع الأول: تمييز تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي عن وقف تنفيذ العقوبة	١٠-١٤
الفرع الثاني: تمييز تأجيل الحكم الجزائي عن الافراج الشرطي	١٤-١٧
الفرع الثالث: تمييز تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي عن وقف الاجراءات القانونية	١٨-٢٠
الفرع الرابع: تمييز تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي عن صفح المجنى عليه	٢١-٢٤
المبحث الثاني: أساس تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي وانواعه	٢٥
المطلب الاول: اساس تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٢٦
الفرع الاول: الاساس القانوني لتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٢٦-٢٩
الفرع الثاني: الاساس الشرعي لتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٢٩-٣١
المطلب الثاني: أنواع تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٣٢
الفرع الأول: تأجيل تنفيذ من حيث النص القانوني	٣٢-٣٤
الفرع الثاني: تأجيل تنفيذ من حيث حالة المحكوم عليه	٣٤-٣٦
الفصل الثاني: أسباب تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٣٧
المبحث الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات البدنية والسالبة للحرية والمالية	٣٨
المطلب الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات البدنية	٣٨
الفرع الأول: اسباب تأجيل تنفيذ عقوبة الإعدام للحامل	٣٩
أولا: اسباب تأجيل تنفيذ عقوبة الإعدام للحامل في القوانين الإجرائية	٤٠-٤٦
ثانيا: اسباب تأجيل تنفيذ عقوبة الإعدام للحامل في الفقه الإسلامي	٤٦-٥٢
المطلب الثاني: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية	٥٣-٥٥
الفرع الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في القوانين الإجرائية	٥٥-٥٩
الفرع الثاني: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في الفقه الاسلامي	٥٩-٦٣
المطلب الثالث: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات المالية (الغرامة)	٦٣-٦٤
الفرع الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبات المالية (الغرامة) في القوانين الإجرائية	٦٤-٦٧
الفرع الثاني: اسباب تأجيل تنفيذ عقوبة الغرامة في الفقه الاسلامي	٦٧-٧٠
المبحث الثاني: تأجيل تنفيذ العقوبات لاسباب اخرى	٧١

المطلب الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبة بسبب الجنون والمرض	٧١-٧٢
الفرع الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبة بسبب الجنون	٧٢-٧٦
الفرع الثاني: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبة بسبب المرض	٧٦-٨١
المطلب الثاني: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبة بسبب المكان و المناخ	٨٢
الفرع الأول: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبة بسبب المكان (دار الحرب)	٨٢-٨٦
الفرع الثاني: اسباب تأجيل تنفيذ العقوبة بسبب المناخ (الجو)	٨٦-٨٩
الفصل الثالث: إجراءات تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٨٩-٩١
المبحث الأول: الجهة المختصة بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي ومدته	٩٢
المطلب الأول: الجهة المختصة بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	٩٢-٩٣
الفرع الأول: الجهة المختصة بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي في القوانين الإجرائية	٩٣-٩٧
الفرع الثاني: الجهة المختصة لتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي في الفقه الاسلامي	٩٨-١٠٢
المطلب الثاني: مدد تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي	١٠٣
الفرع الأول: مدد تأجيل تنفيذ الإحكام الجزائية في القوانين الإجرائية	١٠٣-١٠٦
الفرع الثاني: مدد تأجيل تنفيذ الإحكام الجزائية في الفقه الاسلامي	١٠٦-١٠٨
المبحث الثاني: محل تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي وطرق الطعن به	١٠٩
المطلب الأول: محل تأجيل تنفيذ الحكم الجزائي في القوانين الإجرائية	١٠٩
الفرع الأول: العقوبات	١٠٩-١١١
الفرع الثاني: التدابير الاحترازية	١١١-١١٣
المطلب الثاني: محل تأجيل تنفيذ الإحكام الجزائية في الفقه الاسلامي	١١٤
الفرع الأول: العقوبات	١١٤-١١٦
الفرع الثاني: التدابير الاحترازية	١١٦-١١٧
المطلب الثاني: الطعن بتأجيل تنفيذ الإحكام الجزائية	١١٨
الفرع الأول: الطعن بتأجيل تنفيذ الإحكام الجزائية في القوانين الإجرائية	١١٨
أولاً: الاعتراض على الحكم الغيابي	١١٨-١١٩
ثانياً: التمييز	١١٩-١٢٠
ثالثاً: تصحيح القرار التمييزي	١٢٠
رابعاً: إعادة محاكمة	١٢٠-١٢٢
الفرع الثاني: الطعن بتأجيل تنفيذ الإحكام الجزائية في الفقه الاسلامي	١٢٢
أولاً: الاستئناف	١٢٣
ثانياً: النقض	١٢٣-١٢٦
الخاتمة	١٢٧-١٣٢
المصادر	١٣٣-١٤٢